



مجلة البحوث المالية والتجارية

المجلد (25) – العدد الرابع – أكتوبر 2024



مدخل مقترح باستخدام قواعد البيانات المتسلسلة للحد من
الإشكاليات الضريبية للشركات متعددة الجنسية

A Proposed Approach to Using Blockchain Databases to Reduce the Tax Problems of Multinational Companies

الباحثة/ سارة صلاح السيد محمد دياب

مرشح للدكتوراة

كلية التجارة، جامعة بورسعيد - قسم المحاسبة والمراجعة

إشراف

الدكتور/ السيد عباس السيد

مدرس المحاسبة والمراجعة

كلية التجارة - جامعة بورسعيد

الأستاذ الدكتور/ نبيل فهمي سلامة

أستاذ المراجعة

كلية التجارة - جامعة بورسعيد

2024-07-02	تاريخ الإرسال
2024-07-07	تاريخ القبول
رابط المجلة: https://jsst.journals.ekb.eg/	

ملخص:

تهدف الدراسة إلى إلقاء الضوء على أثر استخدام الإدارات الضريبية لتقنية قواعد البيانات المتسلسلة في الحد من الإشكاليات الضريبية للشركات متعددة الجنسية ، كما ركزت الدراسة على طبيعة الشركات المتعددة الجنسية وسماتها ، بالإضافة إلى أبرز الإشكاليات الضريبية لتلك الشركات والتي لها تأثير سلبي على الحصيلة الضريبية ، وتتمثل تلك الإشكاليات في (إشكالية تباين التشريعات الضريبية بين الدول ، إشكالية تنوع أطراف المعاملات ، إشكالية تسعير المعاملات البيئية) .

كما أشارت الدراسة إلى الإطار المفاهيمي لقواعد البيانات المتسلسلة من حيث (تعريفها ، مكوناتها ، إطار العمل بها ، المعايير التي تقوم عليها قواعد البيانات المتسلسلة) ، وأوضحت الدراسة الآثار السلبية للإشكاليات الضريبية للشركات متعددة الجنسية على الحصيلة الضريبية ودور قواعد البيانات المتسلسلة في الحد من تلك الإشكاليات .

وأوضحت الدراسة أن التلاعب في تسعير المعاملات البيئية بالإستناد إلى إختلاف في التشريعات الضريبية بين الدول واستغلال الخصائص الضريبية لدول الملاذ الضريبي وتحويل الأرباح إليها بغرض تخفيض العبء الضريبي أو التخلص من الضريبة بشكل عام قد يؤدي إلى تقليل إجمالي المسؤولية الضريبية للمجموعة ككل ، مما يؤثر بالسلب على الحصيلة الضريبية للدول .

وتوصلت الدراسة إلى أن قواعد البيانات المتسلسلة قادرة على إمداد الإدارات الضريبية بالمعلومات الخاصة بكافة المعاملات ، كما لديها القدرة على تسهيل عمليات فحص وحصر المعاملات ومتابعتها مما يساعد مصلحة الضرائب في الحد من العديد من الإشكاليات الضريبية للشركات متعددة الجنسية والقدرة على حلها .

الكلمات المفتاحية : قواعد البيانات المتسلسلة ، الإشكاليات الضريبية ، الشركات متعددة الجنسية .



Abstract :

The study aims to focus on the impact of tax administrations' use of blockchain technology in reducing the tax problems of multinational companies. The study also focused on the nature of multinational companies and their characteristics, in addition to the most prominent tax problems for those companies that have a negative impact on the tax revenue, which are: Problems in (the problem of the variation in tax legislation between countries, the problem of the diversity of transaction parties, the problem of pricing intra-state transactions).

The study also referred to the conceptual framework of blockchain databases in terms of (their definition, components, framework, and standards on which blockchain databases are based), and the study clarified the negative effects of tax problems for multinational companies on tax revenues and the role of blockchain databases in reducing those problems. .

The study showed that manipulating the pricing of intra-state transactions based on differences in tax legislation between countries and exploiting the tax characteristics of tax haven countries and transferring profits to them for the purpose of reducing the tax burden or getting rid of the tax in general may lead to reducing the total tax liability of the group as a whole, which negatively affects the outcome. Taxation of countries.

The study concluded that blockchain databases are capable of providing tax administrations with information on all transactions, and they also have the ability to facilitate the process of examining, counting and following up on transactions, which helps the Tax Authority in reducing many of the tax problems of multinational companies and being able to solve them.

Keywords: blockchain databases, tax problems, multinational companies.

المقدمة :

يعتبر الهدف الرئيسي من فرض الضرائب هو تحقيق الأهداف الإجتماعية ، لذا تتحقق تلك الأهداف من خلال معدلات ونظم ضريبية مختلفة ، لذا يتضح أن هناك دول تقدم إعفاءات ومزايا ضريبية لشركاتها كي تشجعها على الإستثمار ، في حين أن هناك دول أخرى لا تقدم أي مزايا أو حوافز من هذا النوع، لذلك فقد تلجأ الشركات متعددة الجنسية لبناء استراتيجيات عديدة من أجل تحقيق الإستفادة من الفروقات القائمة بين الأنظمة الضريبية ومعدلات الضريبة في مختلف الدول ، مما يسبباً لعدد من الإشكاليات لمصلحة الضرائب.

مشكلة البحث :

تتمثل الإشكاليات الضريبية للشركات متعددة الجنسية مشكلة عالمية تؤثر بشكل مباشرة على موارد الموازنة العامة للدول نظراً لما يترتب عليها من تآكل الوعاء الضريبي لتلك الشركات ، مما يؤدي إلى إرتفاع خسائر الإيرادات الضريبية العالمية بما يتجاوز مليارات الدولارات ، تكاد تكون أضعاف الناتج المحلي لبعض الدول ، وتنتج تلك الإشكاليات نتيجة استغلال الشركات الدولية للثغرات الموجودة بالتشريعات الضريبية بالإضافة إلى استغلال الإختلاف بين تلك التشريعات بهدف تخفيض عبئها الضريبي أو التخلص منه .

الأمر الذي دفع الإدارات الضريبية للعمل على الحد من تلك الإشكاليات والتصدي لها من خلال التعديل في التشريعات وإصدار بعض المواد التشريعية ، إلا أن هناك بعض الإشكاليات الضريبية لا تزال قائمة نظراً لعدم وجود آليه تعمل على مراقبة معاملات والصفقات التي تتم بتلك الشركات والتأكد بأن التحاسب الضريبي لتلك المعاملات يتم في حدود ما نصت عليه التشريعات الضريبية ، مما يساعد الإدارات الضريبية على حل تلك الإشكاليات والحد منها .

أهمية البحث :

١. إلقاء الضوء على الإشكاليات الضريبية للشركات متعددة الجنسية وأثرها على الحصيلة الضريبية .
٢. التركيز على الأثر الإيجابي لدور قواعد البيانات المتسلسلة وخاصة بالإدارات الضريبية .
٣. تقديم مدخل مقترح يساعد الإدارات الضريبية في الحد من الإشكاليات الضريبية للشركات متعددة الجنسية ، ويضمن لها الحصول على النصيب العادل من الضريبة .



أهداف البحث :

يهدف البحث إلى الربط بين قواعد البيانات المتسلسلة والإدارات الضريبية كمحاولة الحد من الإشكاليات الضريبية للشركات متعددة الجنسية التي تؤثر بالسلب على الحصيلة الضريبية .

الدراسات السابقة :

١ . دراسة (محمود السيد محمود حسن 2020)

تناولت الدراسة قياس اثر استخدام سلسلة الكتل في تدعيم رأي المراجع الخارجي في عدالة وموثوقية القوائم المالية ، حيث تناولت الدراسة التحقق من اثر استخدام سلسلة الكتل في تطوير المراجعة الخارجية للقوائم المالية ، وتوفير أدلة المراجعة المناسبة التي يعتمد عليها المراجع الخارجي في ابداء رأيه ، وتوصلت الدراسة الي ان الإستجابة من قبل شركات المحاسبة والمراجعة نحو الإعتماد علي سلسلة الكتل في النظم المحاسبية قد يجعلها تواجه التحديات الخاصة بها ، وأوصت الدراسة بالسعي نحو زيادة إعتماد تكنولوجيا سلاسل الكتل في نظم المعلومات المحاسبية للإستفادة من المزايا والفرص التي تحققها .

٢ . دراسة (د. عبد الحميد العيسوي ، د. أيمن أبو النضر 2020)

استهدفت الدراسة : دراسة الوضع الراهن لتقنية سلاسل الكتل وخاصة تطبيقاتها في مجال الأعمال بصورة عامة ومجالي المحاسبة والمراجعة على نحو خاص ، وتحديد وتحليل المنافع المتوقع الحصول عليها، وتوصلت الدراسة : إلى أن سلاسل الكتل تتيح إمكانية التحقق من شخصية القائم بتنفيذ المعاملات وتوقيت تنفيذ المعاملات كما تتيح إمكانية تتبع الإجراءات مما يعمل على تخفيض احتمال سوء السلوك المتعمد أو حتى استبعادها وبالتالي تخفيض تكاليف الوكالة كأحد مسببات المراجعة الخارجية ، وأوصت الدراسة بضرورة قيام الهيئة العامة لسوق المال بتحفيز الشركات نحو تطبيق تقنية سلاسل الكتل ، وعلى المساعدة في توفير البنية التحتية لهذه التقنية ، وكذلك تشجيع بورصة الأوراق المالية للشركات على تبني تقنية سلاسل الكتل وخاصة الشركات التي لها فروع دولية .

٣ . دراسة (د. محمد عزت عبد التواب 2020)

تناولت الدراسة تحديد طبيعة تكنولوجيا سلاسل الكتل بالإضافة إلى مزايا تطبيقها في ممارسات مهنة المحاسبة ، وكذلك أثر تطبيقها في منشآت الأعمال على جودة المعلومات المحاسبية وتعزيز فعالية حوكمة الشركات ، وتوصلت الدراسة إلى : أن تكنولوجيا سلاسل الكتل تزيد من جودة المعلومات المحاسبية فيما يتعلق بأبعاد قابلية المعلومات للملائمة والتحقق ،

وفعالية حوكمة الشركات وكذلك زيادة الموثوقية في بيانات المعاملات وعدم قابليتها للتعديل ، وأوصت الدراسة : بضرورة التحول الرقمي نحو تطبيق تكنولوجيا سلاسل الكتل في منشآت الأعمال في البيئة المصرية لتعزيز فعالية حوكمة الشركات ، كما أوصت بإجراء أبحاث مستقبلية لدراسة التحول الرقمي في منشآت الأعمال نحو التشغيل الآلي للمحاسبة والمراجعة باستخدام تكنولوجيا سلاسل الكتل على فعالية وكفاءة التحاسب الضريبي في البيئة المصرية .. وتتفق الباحثة مع ما توصلت إليه هذه الدراسة ، لذا استندت الباحثة على تلك التوصيات لاستكمال ما توقفت عليه هذه الدراسة والعمل على الحد من الإشكاليات الضريبية للشركات متعددة الجنسية باستخدام تقنية سلاسل الكتل .

منهج البحث :

تستخدم الباحثة في إجراء الدراسة المنهج المعاصر الذي يمزج بين المنهجين الإستقرائي والإستنباطي ، وذلك بالدراسة والتحليل في المراجع والدوريات العلمية ومواقع شبكات الإنترنت التي تتناول دراسه قواعد البيانات المتسلسلة ، الإشكاليات الضريبية للشركات متعددة الجنسية وما يترتب عليه من آثار سلبية على الحصيلة الضريبية .

خطة البحث :

وسوف توضح الباحثة تلك المشكلة ومحاولة الحد منها وذلك من خلال البنود التالية : الشركات متعددة الجنسية والإشكاليات الضريبية بها ، الإطار المفاهيمي لقواعد البيانات المتسلسلة ، دور قواعد البيانات المتسلسلة في الحد من الإشكاليات الضريبية للشركات متعددة الجنسية .

أولاً : الشركات متعددة الجنسية والإشكاليات الضريبية بها

تعتبر النظم الضريبية في الدول المختلفة هي أحد العوامل المؤثرة على قرار الشركات متعددة الجنسية في حال التخطيط لتأسيس فروع تابعة لها في الدول الأخرى ، ومن أهم القرارات التي تتأثر بالنظم الضريبية (قرارات تحديد أسعار التحويل) ، حيث أنه يمكن تخفيض العبء الضريبي على الشركات متعددة الجنسية من خلال المغالاة في أسعار التحويل بما يؤدي لتخفيض الدخل الخاضع للضريبة ، مما يترتب عليه إحداث العديد من الإشكاليات بين تلك الشركات ومصحلة الضرائب سواء محلياً أو في الدول المضيفة للإستثمار(محمود عبد الوهاب ، 2020، ص:1485) ، لذا سوف يتم مناقشة مفهوم وخصائص الشركات متعددة الجنسية ، وكذلك الإشكاليات الضريبية بها .



فالشركات متعددة الجنسية : شركات لا تحمل جنسيات متعددة أو ليس لها أي جنسية محددة وإنما هي التي تنشط في دول عديدة ، لذا عرفها مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية UNCTAD عام 1992 بأنها (United Nations Conference on Trade and Development,1992) : كيانات إقتصادية تزاول التجارة والإنتاج عبر القارات ولها شركات في دولتين أو أكثر وتتحكم فيها الشركة الأم بصورة فعالة ، كما أنها تحتفظ بجنسية الشركة الأم المقيمة في البلد الأصل بالإضافة أنها تمتلك فروع في دول أخرى ويتم مراقبة نشاطها من خلال الشركة الأم (Fayz Ali,2012,P:29) .

ومن الناحية الإقتصادية يمكن تعريفها على أنها " مشروع واحد يقوم بعدة استثمارات أجنبية تشمل على عدة اقتصاديات قومية موزعة نشاطاتها الإجمالية بين مختلف الدول لتحقيق الأهداف الإجمالية لتلك المشروع، ويعمل في مجال إقتصادي أو أكثر تربطهم استراتيجية واحدة ، وتقوم الإدارة في المركز الرئيسي بوضع ومتابعة تنفيذها ، ويتم ذلك من خلال هيكل تنظيمي محكم ، وتتعامل مع العالم كسوق واحد بدون حدود دولية سواء عند حصولها على الموارد وذلك بهدف تعظيم الربح على المستوى الدولي (محمد غسان ، 2013، ص:173) .

ومن التعريفات السابقة يتضح أن هناك بعض الشروط لابد من توافرها لكي تصبح الشركات متعددة الجنسية ألا وهي : أن تمتلك عدة فروع في دول عديدة سواء (متقدمة أو نامية) ، زيادة العمالة وضخامة حجم الاستثمارات بها ، أن تكون المساهمات الأجنبية في نشاطها بنسبة 25% حكد أدنى من إجمالي الأصول أو العمالة .

وللشركات متعددة الجنسية العديد من السمات ، أبرزها :

١. ضخامة الحجم : وذلك لكونها تمثل كيانات إقتصادية عملاقة ، ومن مؤشرات ذلك : (حجم رأس المال، حجم استثماراتها ، تنوع الإنتاج ، رقم مبيعاتها والإيرادات المحققة ، شبكات التسويقية ، مقدار الإنفاق على التطوير والبحث ، كفاءة الإدارة والهيكل التنظيمية) ، ويتمثل أهم مؤشر في رقم المبيعات أو (رقم الأعمال) وبرغم أن ضخامة حجم الشركة شرطاً أساسياً للعمل في الخارج إلا أنه ليس شرطاً كافياً (رويال زوينة، 2012، ص:10).

٢. تنوع الأنشطة : حيث تتميز بالتنوع الكبير في أنشطتها ، ويبنى هذا التنوع على رغبة الإدارة العليا في تخفيض احتمالات الخسارة وتحقيق الأرباح من أنشطة أخرى ، لذا تتشعب الأنشطة التي تقوم بها تلك الشركات قطاعياً وجغرافياً وبالتالي تحقيق التكامل الرأسي والأفقي .

٣. المركزية في الإدارة (وحدة السيطرة) : تتمثل مركزية الإدارة في وحدة سيطرة الشركة الأم على جميع فروعها

٤. الإنتشار الجغرافي ومساحة الأسواق : حيث تتميز بضخامة مساحة الأسواق التي تغطيها بالإضافة إلى الإمتداد الجغرافي خارج الدولة الأم ، نظراً لما تمتلكه من إمكانيات تسويقية هائلة ، بالإضافة إلى فروع وشركات تابعة في أنحاء العالم ، ومن الجدير بالذكر أن الذي ساعد على هذا الانتشار هو التقدم التكنولوجي الهائل فضلاً عن إبداعات الثورة العلمية والتكنولوجية في مجالي المعلومات والاتصالات .

٥. احتكار المزايا : حيث أنها تتمتع باحتكار للتكنولوجيا الحديثة والمهارات الإدارية والفنية ذات الكفاءات العالية، مما يتيح الفرص لزيادة قدرتها التنافسية وتعظيم أرباحها. ومن أمثلتها :

- احتكار التكنولوجيا : تطوير التكنولوجيا باستمرار لتلبية المتطلبات .
- المزايا التنظيمية : توفير هياكل تنظيمية تضمن سرعة إنتقال المعلومات .
- المزايا المالية : تتمثل في توفير الدعائم التي تمكنها من الحصول على التمويل (القروض) من المؤسسات المالية العالمية ، وتتمحور تلك الدعائم في الثقة التي صنعتها لنفسها .
- المزايا الإدارية : كتوفير الدورات التدريبية أو توافر وحدات متخصصة بالبحوث الإدارية لتطوير العمل .
- المزايا التسويقية : من خلال دراسة السوق وربط المنتجات باحتياجات المستهلك ، فضلاً عن جذب المستهلكين بالتركيز على أفضل أساليب الترويج والدعاية والإعلان .

٦. القوة الإقتصادية : حيث أن حجم ميزانيات تلك الشركات قد تتجاوز إجمالي الناتج القومي لبعض البلدان .

٧. إقامة التحالفات الاستراتيجية فيما بينها : وذلك لتحقيق مصالحها الاقتصادية المشتركة وتعزيز قدرتها التنافسية والتسويقية .

٨. التخطيط الإستراتيجي : وهي أداة لإدارة المجموعة كما أنها تسعى لاغتنام الفرص لتحقيق معدلات عالية من المبيعات والأرباح ومعدل العائد على رأس المال المستثمر. وتحقيق الأهداف الإستراتيجية .

وللشركات متعددة الجنسية العديد من الإشكاليات الضريبية ، من أهمها :

١. إشكالية تباين التشريعات الضريبية بين الدول : تعد تلك الإشكالية من الأسباب الرئيسية التي تعاني منها الإدارات الضريبية نظراً لأن هذا التباين أدى إلى خلق العديد من الثغرات التي



تستغلها الشركات متعددة الجنسية لتجنب الضريبة أو التخلص منها ، مستندة إلى إختلاف معدلات الضرائب بين الدول ، فقد قامت العديد من الشركات بتصميم سياسات تسعير المعاملات الخاصة بها وذلك وفقاً لمعدلات الضرائب المختلفة من أجل تقليل مسؤوليتها الضريبية الإجمالية على مستوى العالم (Otto&Carla,1999,Pp92-93) .

ومن ناحية أخرى فإن الشركات متعددة الجنسية تسعى للإستفادة من الإختلاف بين الأنظمة الضريبية وذلك بهدف الإنتفاع بأقصى امتيازات أو إعفاءات ممكنة تخفف من العبء الضريبي على المجموعة ككل ، لذلك فإن تلك الشركات غالباً قد تلجأ إلى الإستثمار في دول الملاذ الضريبي حيث تعتبر تلك الدول ذات هيكل ضريبي يتسم بتعديلات كثيرة على القوانين الضريبية (Morten& Stefan,2015,P:10) ، وتتسم دول الملاذ الضريبي بالآتي : فرض ضرائب صورية أو عدم فرض ضرائب، الإفتقار إلى تبادل المعلومات الفعال للمعلومات ، الإفتقار إلى الشفافية ، عدم وجود شروط للإستفادة من الإعفاءات الضريبية(Gravelle,2009,P:728) لذا فإن الملاذات الضريبية (Tax Haven) هي الدول التي تفرض فيها ضريبة بمعدل منخفض أو لا تفرض فيها ضريبة على الإطلاق ، والذي يتخذها الأفراد أو الشركات ملجأً للتهرب من دفع الضريبة في بلادهم الأم(Mark Holtzblatt,2015,P35) .

٢. إشكالية تنوع أطراف المعاملات : ترجع تلك الإشكالية إلى أن تلك الشركات تتسم بكثرة معاملاتها حيث أن تلك المعاملات لا تنحصر على أطراف بعينها بل تتنوع ما بين أشخاص مرتبطة وأشخاص غير مرتبطة .

أ. الأشخاص المرتبطة

عرفها قانون الضريبة على الدخل رقم 91 لسنة 2005 في الفقرة العاشرة من المادة (1) بأن الشخص المرتبط هو : كل شخص يرتبط بممول بعلاقة تؤثر في تحديد وعاء الضريبة بما في ذلك :

- الزوج والزوجة والأصول والفروع .
- شركة الأموال والشخص الذي يملك فيها بشكل مباشر أو غير مباشر (50%) على الأقل من أو قيمة الأسهم أو من حقوق التصويت .
- شركة الأشخاص والشركاء المتضامنون والموصون فيها .
- أي شركتين أو أكثر يملك شخص آخر (50%) على الأقل من أو قيمة الأسهم أو من حقوق التصويت.

ومما سبق يتضح أنه كلما كان طرفي التعامل مستقلين وغير مرتبطان بعلاقات إقتصادية أو إجتماعية مؤثرة، كلما كان ذلك دليلاً على أن المعاملات التي تتم بينهما وفقاً لظروف السوق أو طبيعة المعاملة ذاتها ولا يؤثر فيها عنصر شخصي أو تحقيق منافع ضريبية بغرض تقليل وعاء الضريبة أو الإستفادة من مزايا القوانين الضريبية، ويسمى هذا النوع من المعاملات " المعاملات البينية " وهي التي تضم الصفقات الإقتصادية الجارية عبر الشركة الام و فروعها وبين الشركات والمنشآت ومثيلتها وتشمل (تبادل السلع والخدمات ، زيادة الكفاءة الإنتاجية ، تبادل النقود وتبادل عنصر العمل) .

ب. الأشخاص غير المرتبطة

هي تلك الأشخاص التي تتم معهم المعاملات بشكل حر ولا تربطهم أي صلة مباشرة سواء بالشركة الأم أو أي فرع من فروعها التابعة، وفي هذه الحالة تسمم المعاملة ب " المعاملات المستقلة " وهي المعاملات التي تضم الصفقات الإقتصادية الجارية عبر الشركة الام والشركات والمنشآت الأخرى ممن ليست من الشركات التابعة أو الأشخاص المرتبطة .

٣. إشكالية تسعير المعاملات البينية : وتعتبر هي الإشكالية الأكثر خطورة على الحصيلة الضريبية، نظراً لأن تسعير المعاملات : هي طريقة تحديد أسعار (المواد الخام، السلع سواء تامة الصنع وغير تامة الصنع، القروض، خدمات متنوعة) التي يتم نقلها بين الشركة الأم وشركاتها التابعة أو بين الشركات التابعة المختلفة، لذا فإن تلك الإشكالية لاتزال محل جدل لم ينته على الجانبين العملي والأكاديمي نظراً لأن المعاملات التي تتم بين الأطراف المرتبطة لا تتعرض لنفس قوى السوق التي تتعرض لها المعاملات المستقلة، مما يتيح فرص التلاعب في سعر التحويل وبالتالي يؤثر على قيمة الضرائب المحصلة .

وبفرض أن الشركة الأم بالولايات المتحدة الأمريكية تمتلك شركتين في دولتين مختلفين الأولى في مصر (معدل الضريبة 22.5%)، والثانية في (جزر كايمان) وهي دولة ملاذ ضريبي (معدل الضريبة صفر%)، وبفرض أن سعر السوق لمنتج ما هو 10 فهنا تقوم الشركة الأم الأمريكية ببيع 10.000 وحدة من منتجاتها إلى الشركة المقيمة في (جزر كايمان) دولة ملاذ ضريبي بسعر 8 (أقل من سعر السوق)، ثم تقوم شركة (جزر كايمان) ببيع تلك السلع مرة أخرى إلى فرع الشركة المقيمة بمصر بسعر 15، وهنا نجد أن الشركة المصرية قد تحملت تكلفة شراء السلع والذي عادة ما يكون أعلى من سعر السوق أو السعر المباع لأطراف مستقلة كما تتكبد مصاريف نقل ودعاية وتوزيع...إلخ، وقد يصل سعر المنتج إلى 20، مما ينتج عنه



إنخفاض الأرباح وبالتالي انخفاض الوعاء الضريبي للشركة المصرية ، بينما الأرباح الحقيقية تم حصادها في شركة جزر كايمان (دولة الملاذ الضريبي) ، ولم يتم خضوعها للضريبة في الشركة الأم وكذلك الشركة المصرية ، وبالتالي فإن أي زيادة في التسعير الذي تستقبله شركة جزر كايمان سيؤدي إلى تحويل الأرباح من الشركة المصرية إلى شركة جزر كايمان ، وأيضاً هذا الأمر ينطبق عن تحويل التكاليف من الشركة التابعة بجزر كايمان (دولة ملاذ ضريبي) إلى الشركة التابعة بمصر .

وتوضح قائمة الدخل التالية قيمة الضرائب التي تتجنبها مجموعة الشركات نتيجة التلاعب بأسعار المعاملات ، وكذلك الربح الذي تحققة المجموعة .

في حالة بيع منتجات الشركة الأم لشركة المصرية بطريقة تحويل أسعار المعاملات

بيان	مبيعات الشركة الأم لجزر كايمان	مبيعات جزر كايمان للشركة المصرية
المبيعات	٨٠.٠٠٠	١٥٠.٠٠٠
(-) ت. البضاعة المباعة	(٦٠.٠٠٠)	(٦٠.٠٠٠)
إجمالي الربح	٢٠.٠٠٠	٩٠.٠٠٠
(-) مصروفات	(١٠.٠٠٠)	(٥٠.٠٠٠)
صافي الربح قبل الضريبة	١٠.٠٠٠	٨٥.٠٠٠
(-) الضرائب	(٢٤٠٠)	(صفر)
صافي الربح	٧٦٠٠	٨٥.٠٠٠
يتضح أن الشركة الأم تكبدت ضرائب بقيمة (٢٤٠٠) كما أن هناك (١٥٠.٠٠٠) تكاليف واجبة الخصم تخضع من الوعاء الضريبي للشركة المصرية		

في حالة بيع منتجات الشركة الام مباشرة للشركة المصرية بسعر السوق

بيان	مبيعات الشركة المصرية	مبيعات الشركة الأم
المبيعات	١٠٠.٠٠٠	
(-) تكلفة البضاعة المباعة	(٦٠.٠٠٠)	
إجمالي الربح	٤٠.٠٠٠	
(-) مصروفات	(١٠.٠٠٠)	
صافي الربح قبل الضريبة	٣٠.٠٠٠	
(-) الضرائب ٢٤%	(٧.٢٠٠)	
صافي الربح	٢٢.٨٠٠	
يتضح أن الشركة الأم تكبدت ضرائب بقيمة (٧٢٠٠) كما أن هناك (١٠٠.٠٠٠) تكاليف واجبة الخصم تخضع من الوعاء الضريبي للشركة المصرية		

وبذلك فإن هذه المعاملة من شأنها أن تقلل في إجمالي المسؤولية الضريبية للمجموعة ككل من خلال التلاعب في الوعاء الضريبي سواء بالزيادة أو بالنقصان ، لذا فإن العديد من مشكلات التحاسب الضريبي مبنية على طريقة تسعير تلك المعاملات البنينة ، مما دفع السلطات الضريبية العالمية والمحلية نحو إتباع السعر المحايد عند تسعير المعاملات كمحاولة للفصل في تلك الإشكالية .

والسعر المحايد وفقاً للمادة (1) من القانون 91 لسنة 2005 " هو السعر الذي يتم التعامل بمقتضاه بين شخصين غير مرتبطين أو أكثر ويتحدد وفقاً لقوى السوق وظروف التعامل" (عبيد وآخرون، 2013، ص ص 525-555) ^(١٣) .

ومما سبق يتضح أن الإشكاليات الضريبية للشركات متعددة الجنسية قائمة على أساس التباين في التشريعات الضريبية بين الدول والتي تستغلها الشركات الدولية من خلال التلاعب في تسعير المعاملات البنائية التي تتم بين (فروع المجموعة) ، وبرغم محاولات الإدارات الضريبية في حل تلك الإشكاليات من خلال التوجيه نحو اتباع مبدأ السعر المحايد عند تسعير المعاملات البنائية ، ونظراً لتعدد طرق تطبيق السعر المحايد فإن الأمر يحتاج لتقنية تعمل على تتبع وحصر كافة المعاملات وتساعد الإدارات الضريبية في تطبيق السعر المحايد ، وهو ما سوف توضحه الباحثة بالبند الثاني

ثانياً : الإطار المفاهيمي لقواعد البيانات المتسلسلة

تشكل قواعد البيانات المتسلسلة ركيزة هامة للثورة الصناعية الرابعة ، فهذه التقنية لديها قدرة هائلة على تسهيل النماذج الاقتصادية والتجارية وقد تكون ذات قيمة عالية في البلدان ذات الأسواق الناشئة. ويرى العديد من الخبراء أن تلك التقنية ستصبح وسيلة أساسية يمكن الاعتماد عليها في حل العديد من المشكلات بالإضافة إلى مكافحة الفساد .

وقواعد البيانات المتسلسلة : تُعرف بأنها مدونة آمنة للبيانات اللامركزية التي تتم مشاركتها. كما تتيح تلك التقنية لمجموعة من المشاركين المحددين بمشاركة البيانات باستخدام خدمات السحابية لقواعد البيانات المتسلسلة ، كما يمكن بسهولة جمع بيانات المعاملات من مصادر متعددة وتكاملها ومشاركتها ، ويتم تقسيم البيانات إلى كتل مشتركة تتسلسل في شكل رموز مشفرة ، وتميز كل كتلة بالربط مع الكتلة السابقة(نبيل عبد الرؤوف، 2022، ص:14) .

وبالتالي تعتبر قاعدة بيانات موزعة على أجهزة حاسب معتمدة في نفس الوقت ، وتتكون من مجموعة كتل تحتوي على سجلات رقمية ، وتحمل كل كتلة تشفير خاص للتواريخ الزمنية التي أنشئت فيها وروابط الكتلة السابقة ، ولا يمكن التعديل في بيانات هذه الكتل إلا بإتفاق الأطراف المشتركة على الشبكة(علي الخوري، 2020) .

لذا فإنها تعتبر دفتر حسابات متاح لجميع المشاركين يسجل عمليات بين طرفين بطريقة موثقة ودائمة ولا يمكن تغييره أبداً نظراً لأنها تقنية غير مركزية تتبع الأصول الرقمية على شبكات المعلومات بطريقة الند بالند وتجمع الكتل بعد تشفيرها بالتسلسل الزمني لحمايتها ، وبالتالي



فهي قاعدة بيانات يمكن أن تكون عامة أو خاصة ، قائمة على الإجماع بموافقة جميع المشاركين على المعاملات تتم عبر تلك التقنية ، فهي آمنة نظراً لعدم مركزيتها كما أن لديها القدرة على تخزين المعلومات بشكل ثابت غير قابل للتحرير أو الحذف .

شكل رقم (1) تسلسل الكتل بالتزامن



المصدر : (Samudaya ,2021)

وتتكون قواعد البيانات المتسلسلة من الآتي :

- الكتلة : وهي الوحدة المكونة لسلسلة الكتل وهي عبارة عن المعاملات أو المهام المطلوب تنفيذها .
- المعاملات : تتمثل في العمليات التي تتم تنفيذها على (قاعدة البيانات المتسلسلة) .
- التشفير : هي مهمة تُستخدم لإخفاء العديد من البيانات الهامة أو إخفاء بيانات محددة داخل الكتلة ، كما أنها تعمل على تأمين البيانات المتوفرة على الكتل .
- العناوين : وهي سلسلة من الأحرف الأبجدية والأرقام والرموز .
- المفتاح المشفر غير المتماثل : ويستخدم زوج من المفاتيح غير المتماثلة عام وخاص وتكون مرتبطة بنماذج رياضية مع بعضها البعض .
- الكتل المتسلسلة : ويتم ربطها ببعضها عن طريق هاش ذات سلسلة الكتل .
- الدفاتر : الدفتر الرئيسي هو دفتر الأستاذ وهو يحتوى على سجلات تاريخية لكافة المعاملات وموثوق فيها تتسم بالشفافية ومتاحة لكل المشاركين من خلال نسخ متطابقة وشبكة مباشرة دون الحاجة إلى وسيط .

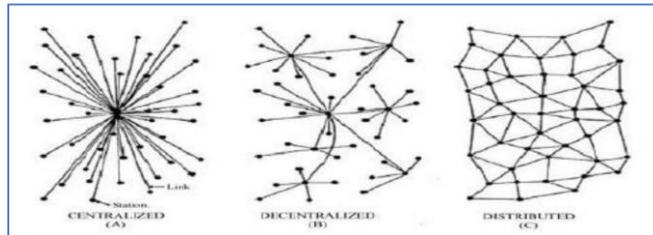
آليات العمل بقواعد البيانات المتسلسلة (أيمن نخال، 2020، ص:752-753) (١٧) :

لما أن تلك التكنولوجيا تخضع لنظام تشفير عالٍ الدقة ، فإن كل معاملة تمر بمراحل متلاحقة ومكاملة لبعضها البعض ، وتتمثل هذه المراحل في الآتي :

١. يتعامل الأفراد من خلال زوج من المفاتيح ، مفتاح خاص ومفتاح عام ، حيث يستخدم الأول للتوقيع على معاملاتهم الخاصة ، أما المفتاح الثاني فمخصص للمعاملات على الشبكة .
 ٢. يمكن لجميع المشاركين الإطلاع على جميع المعاملات الموجودة داخل قاعدة البيانات .
 ٣. عند إجراء معاملة بين طرفين ، فإنه يظهر لجميع المشاركين ما إذا كانت المعاملة سليمة ، فإذا كانت سليمة فإن المشاركين الموجودين على قاعدة البيانات يقومون بالمصادقة عليها وتُنشر على السلسلة .
 ٤. يتم تجميع وترتيب جميع المعاملات التي تم التأكد من صحتها والمصادقة عليها في المرحلة السابقة خلال الفاصل الزمني المتفق عليه في كتلة تحمل بصمة الوقت الخاصة بها ، وهو ما يسمى بالتعدين .
 ٥. تقوم الأجهزة الممثلة في العقد بالتحقيق من صحة المعلومات الواردة في الكتلة للخطوة السابقة ، وكذلك التحقق من الهاش الخاص بها ومدى ارتباطه بالهاش الخاص بالكتلة السابقة لها وإذا كانت جميع البيانات صحيحة يتم إلحاق الكتلة الجديدة بالسلسلة .
- ومن خلال المفاهيم السابقة يمكن القول بأن تلك التقنية قائمة على عدة معايير ألا وهي :

١. السجل المفتوح : وهو الدفتر الموزع الذي يتم فيه تسجيل كافة المعاملات ، وتسمح التقنية لأجهزة الكمبيوتر في مواقع مختلفة بالتحقق من المعاملات بطريقة متزامنة عبر الشبكة (Alessie,& Vaccari,2019).
٢. اللامركزية : أي أنه لا يمكن لأي سلطة مهما كان نفوذها التحكم في قاعدة البيانات .

شكل رقم (2) براءة Blockchain في الانتقال من المركزية إلى اللامركزية



المصدر (Quiniou,2019)

ويتضح من الشكل السابق أنه تم الانتقال من المركزية الكلية كما هو في (A) إلى المركزية الجزئية كما هو في (B) ثم إلى اللامركزية كما هو في (C) ، حيث أن المركزية تتعارض تماماً مع تلك التقنية وهذه الميزة يمكن الإستناد عليها في مساعدة مركز مصلحة الضرائب على التحقق من كافة المعاملات التي تتم في الشركات المتعددة الجنسية دون عناء .



٣. السرية وعدم القابلية للإختراق : فلا يمكن لغير المتعاملين الإطلاع على البيانات وبالتالي عدم القدرة على تحريفها أو تغييرها ، وترى الباحثة أن هذا المعيار يضمن لمصلحة الضرائب صحة بيانات المعاملات البنينة الخاصة بالشركات متعددة الجنسية وكذلك يضمن أنها لم يتم تعديلها أو تحريفها .

٤. الشفافية : تساعد المشاركين على تتبع مراحل الصفقة (المعاملة) من البداية إلى النهاية دون وسيط يقوم بالتلاعب أو إخفاء أي تفاصيل حول العملية ، وتستند الباحثة إلى ذلك المعيار حيث أن التتبع لجميع مراحل الصفقات سوف تسهل على مصلحة الضرائب قابلية المقارنة بين المعاملات البنينة المختلفة للشركات متعددة الجنسية إذا لاحظت المصلحة وجود اختلاف بين تسعير المعاملات للصفقات المتشابهة ، كما أنها تساعد المصلحة في قياس درجة المخاطر للمعاملات البنينة .

٥. السرعة والجودة : ضمان إجراء جميع المعاملات بسرعة فائقة وبأقل تكلفة ممكنة ، وبالتالي فإن هذا المعيار يساعد الإدارات الضريبية على إجراء مهام الفحص والمراجعة نحو الشركات متعددة الجنسية في أسرع وقت وبأقل تكلفة .

ثالثاً : دور قواعد البيانات المتسلسلة في الحد من الإشكاليات الضريبية للشركات متعددة الجنسية

مما لا شك فيه لأن قواعد البيانات المتسلسلة أثبتت كفاءتها في العديد من المجالات لكثير من الدول ، كما كان لها دور مؤثر في حل العديد من الإشكاليات المعقدة ورفع كفاءة الأعمال نظراً لما تمتلكه من مميزات كما ذكرتها الباحثة في البند السابق ، فمن المؤكد أن يكون لها أثر إيجابي في حل العديد من الإشكاليات الضريبية للشركات متعددة الجنسية بل والحد منها .

الآثار السلبية للإشكاليات الضريبية للشركات متعددة الجنسية على الحصيلة الضريبية .

ومن المحور السابق يتضح أن إشكالية التلاعب في تسعير المعاملات البنينة بالاستناد إلى التباينات بين التشريعات الضريبية ، له خطورة بالغة على المستويين سواء الدولي أو المحلي نظراً لتأثيره المباشر على أهم عناصر موارد الدول ألا وهي الإيرادات الضريبية الممثلة في سد عجز الموازنات ، ومن ثم تأثيرها السلبي على خطط التنمية ، حيث أن تلك الإشكاليات قد كلفت الدول 100-240 مليار دولار في الضرائب المفقودة سنوياً ، بما يعادل 4 - 10% من ضريبة الدخل بالشركات العالمية (<https://www.oecd.org/tax/beps/>)^(٢٠) .

وبحسب بحث مبدئي أجرته وحدة تسعير المعاملات الدولية بمصلحة الضرائب المصرية عام 2019 ، فإن معدل الشركات المصرية ذات الارتباط بفروع في الملاذات الضريبية بلغ حوالي 5 من أصل كل 10 شركات ، وقد بلغت حجم الخسائر الضريبية نتيجة التسعير المتعمد نحو 10 مليار جنية سنوياً (د.مرفت العادلي، ٢٠٢٢، ص: ٣٣٧)

ووفقاً لتقرير أعدته لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا "الإسكوا" في 10مايو 2023 تحت عنوان (خيارات السياسات وفرص التمويل للمنطقة العربية في نظام ضريبي عالمي جديد) فإن الحكومات العربية تخسر مليارات الدولارات سنوياً بسبب الإنتهاكات التي ترتكبها الشركات المتعددة الجنسيات نتيجة التلاعب في تسعير المعاملات البيئية وتحويل أرباحها بعيداً عن الدول التي تُقام فيها أنشطتها ، وذلك تهرباً من مسؤولياتها الضريبية (<https://www.oecd.org/tax/beps/>) .

ونظراً لأن التلاعب في أسعار التحويل تمثل أهم الإشكاليات الضريبية المتسببة في تآكل الوعاء الضريبي التي تنتهجها الشركات متعددة الجنسيات ، والذي أدى إلى خفض معدل الضريبة الفعلي بمتوسط من 4% إلى 10% مقارنة بنظيرتها غير متعددة الجنسية المماثلة (Asa,2017,P:8) ، لذا لجأت الباحثة لاقتراح مدخل يستند إلى أحد التقنيات الحديثة ألا وهي (قواعد البيانات المتسلسلة) للحد من تلك الإشكاليات الضريبية بهدف ضمان تحصيل الضريبة المستحقة على تلك الشركات .

وبالطبع فكان لزاماً على السلطات الضريبية المصرية أن تخطو خطوات سريعة وجادة لبذل المزيد من الجهود لمواجهة تلك الإشكاليات المؤثرة على تآكل الوعاء الضريبي . ومن أبرز تلك الخطوات :

١. المادة (30) من القانون 91 لسنة 2005 : التي تنص على " إذا قام الأشخاص المرتبطون بوضع شروط في معاملاتهم التجارية أو المالية تختلف عن الشروط التي تتم بين أشخاص غير مرتبطين من شأنها خفض وعاء الضريبة أو نقل عبئها من شخص خاضع للضريبة إلى آخر معفي منها أو غير خاضع لها، يكون للمصلحة تحديد الربح الخاضع للضريبة على أساس السعر المحايد. ولرئيس المصلحة إبرام اتفاقات مع أشخاص مرتبطة على اتباع طريقة أو أكثر لتحديد السعر المحايد في تعاملاتها. وتحدد اللائحة التنفيذية لهذا القانون طرق تحديد السعر المحايد. " .



٢. المادة (39) من اللائحة التنفيذية " ويتم تحديد السعر المحايد المنصوص عليه في المادة (30) من القانون ، طبقاً لأي من الطرق التالية : (السعر الحر المقارن ، التكلفة الإجمالية مضافاً إليها هامش ربح ، سعر إعادة البيع ، تقسيم الأرباح ، هامش صافي ربح المعاملات) .

٣. الدليل التطبيقي للمادة (30) من التعليمات الإرشادية المصرية لتسعير المعاملات : التي أشار أن السعر المحايد يجعل الشروط الخاصة بالعلاقات التجارية أو المالية بين شخصين مستقلين هي المعيار الذي يتم على أساسه تقييم الشروط التي توضع بين شخصين مرتبطين فيما يتعلق بعلاقتهم التجارية أو المالية وذلك بشرط أن تكون مواصفات المنتج وشروط المعاملة المالية أو التجارية والظروف المحيطة بالمعاملة قابلة للمقارنة بين الحالتين . وبالتالي فإن تلك التعليمات قد اشترطت أن تكون مواصفات المنتج وشروط المعاملة والظروف المحيطة بالمعاملة قابلة للمقارنة ومراعاة درجة التماثل عند اختيار الطريقة المناسبة لتسعير المعاملات ، مع العلم بأن عملية المقارنة قد تستغرق الكثير من الوقت والجهد .

كما أن التعليمات المصرية لتسعير المعاملات أشارت إلى أنه ينبغي الأخذ في الاعتبار بعض الأمور عند تطبيق طريقة التسعير المختارة ينبغي على ممولى الضريبة فى هذه المرحلة القيام بإجراء تحليل تفصيلى لدرجة التماثل / قابلية المقارنة ، وعلى ذلك تتوقع المصلحة أن ترى فى هذا التحليل مزيد من المقارنات والعوامل المحددة لدرجة تماثل / قابلية مقارنة المعاملة المستقلة المختارة كأساس للمقارنة بالمعاملة البنينة محل الدراسة، ويجب أن ينتج عن هذه الخطوة تحديد الفروق الجوهرية بين المعاملة البنينة والمعاملة المستقلة المختارة كأساس للمقارنة وإجراء التسويات اللازمة، وهو ما يؤدي بدوره إلى الوصول إلى نتائج مقبولة يمكن الاعتماد عليها لتسعير المعاملات .

ويتضح مما سبق تكرار الكلمات (المقارنة ، قابلية المقارنة ، درجة التماثل ، أساس المقارنة) أي أن جميع خطوات تطبيق طريقة التسعير المختارة قائمة على أساس المقارنة .

وفي حالة تطبيق السعر المحايد فينبغي على المصلحة القيام بثلاث خطوات أساسية ألا وهما:
(١) حصر المعاملات التي تتم بين المنشأة محل الفحص والأشخاص المرتبطة وتحديد طبيعة تلك المعاملات

(٢) التأكد من مدى تناسب الطريقة المختارة من قبل الممولين لتحديد السعر المحايد في ضوء الطرق الواردة في اللائحة التنفيذية للقانون .

(٣) فحص كافة المستندات المؤيدة لكيفية إختيار الطريقة وأسباب معايير الإختيار .

ومن العرض السابق يتضح أن هناك المزيد من الوقت والجهد المستغرقين لدى الإدارات الضريبية لإتمام تلك الخطوات وخاصة عند في حالة تعدد المعاملات البنينة للشركة ما بين (معاملات قابلة للمقارنة ، معاملات فريدة غير قابلة للمقارنة ، معاملات خدمية) .

لذا يتضح أنه برغم الجهود المبذولة من السلطات الضريبية لمواجهة تلك الإشكاليات والحد منها إلا أن هناك بعض الصعوبات التي تواجه الإدارات الضريبية من أبرزها :

- صعوبة فحص جميع الملفات الضريبية للشركات متعددة الجنسية نظراً لزيادتها وكثرة المعاملات سواء كانت البنينة أو المستقلة ، وقد يكون أحيانا عدد تلك الملفات لا يتناسب مع أعداد الفاحصين .

- زيادة المتأخرات الضريبية وعدم تحقيق الحصيلة المستهدفة وتحقيق عجز قد يؤدي إلى وجود إختلال في الموازنة العامة للدولة .

وبالإستناد إلى المزايا التي توفرها قواعد البيانات المتسلسلة لمستخدميها (دانية،2020، د.طروبيا2020) والتي تتمثل في :

1. توفير معلومات دقيقة وواضحة ، حيث أن كثرة المعلومات لا تكفي ولكن لابد من توافر معلومات دقيقة.
2. توفير الثقة المتبادلة بين الأطراف المتعاملة .
3. سهولة التمييز بين المعاملات الأصلية والمعاملات المزيفة ، والتحقق من تطابقات الفواتير التجارية.
4. توفير إمكانية التتبع لكافة المعاملات ، وكذلك تتبع السلع وتحديد جودة السلع الأصلية .
5. إمكانية المراجعة والفحص ، مع تخفيض تكلفة هذا الفحص .
6. القدرة على الحماية من هجمات القرصنة .
7. الوضوح والشفافية ، وعدم قابلية التلاعب في البيانات الخاصة بالمعاملات .
8. السرعة في المعاملات والعمليات ، والتبادل الفوري للمعلومات بين المستخدمين .

ومن العرض السابق يتضح أن الخطوات التي اتبعتها السلطة الضريبية للحد من هذه النوعية من الإشكاليات السابق ذكرها لم تحقق الغرض المنشود على الوجه الأكمل نظرا لقلة العنصر البشري وعدم القدرة على فحص جميع الملفات ومراجعتها بدقة ، وكذلك عدم توافر التقنيات اللازمة التي تستند عليها مصلحة الضرائب ، لذا فتقترح الباحثة أن يكون لدى كل



مصلحة ضرائب قاعدة بيانات متسلسلة خاصة ويسجل عليها جميع الشركات من خلال فتح حساب مستخدم على قاعدة البيانات يتيح له إتمام وتسجيل كافة المعاملات عند إتمامها سواء كانت معاملات بينية أو معاملات مستقلة وعند إتمام المعاملة فتقوم التقنية بالإحتفاظ ببيانات المعاملة وتاريخها ، وبالتالي فتصبح كافة المعاملات التي تتم بين فروع المجموعة واضحة لدى الإدارات الضريبية سواء للدولة الأم أو دولة الإستضافة مما يتيح لكل مصلحة تتبع مسار كافة المعاملات وبسهولة فضلاً عن التأكد من مدى صحة تلك المعاملات وكذلك سهولة تحديد مكان تحقق الأرباح واحتساب الضريبة المستحقة ، مما يحقق أثر إيجابي في الحد من الإشكاليات الضريبية للشركات متعددة الجنسية وتتضمن في :

١. تحقيق الهدف من تطبيق السعر المحايد في الحد من اشكالية تسعير المعاملات بغرض خفض وعاء الضريبة ونقل عبئها من إحدى فروع المجموعة الذي يخضع للضريبة إلى فرع آخر مقيم بدولة ملاذ ضريبي غير خاضع لها .

٢. سهولة المقارنة بين المعاملات البينية والمعاملات المستقلة لكل شركة على حدة وبالتالي سهولة احتساب السعر المحايد والتأكد من اختيار طريقة التسعير المناسبة لطبيعة للمعاملات .

٣. تحقيق الهدف من تطبيق مبدأ السعر المحايد في الحد من اشكالية تسعير المعاملات البينية بغرض التلاعب في تسعير هذه المعاملات .

٤. مساعدة مصلحة الضرائب في التأكد من مدى تناسب الطريقة المختارة من قبل الممولين لتحديد السعر المحايد في ضوء الطرق الواردة في المادة(39) من اللائحة التنفيذية للقانون ويتحقق ذلك من خلال :

- توفير التقنية لقنوات الاتصال المفتوحة بين الشركات متعددة الجنسية والإدارات الضريبية .
- أن المعلومات التي تستخدمها مأموريات الضرائب لا تستخدم إلا عند الحاجة إليها بحسب طبيعة الأمور ، وهذه التقنية تساعد المأموريات على سهولة الحصول عليها وكذلك سهولة استرجاعها عند الحاجة ، وذلك لسهولة تخزين وحفظ هذه المعلومات
- توافر المعلومات الكافية بشكل واضح ودقيق في الوقت المناسب لدى مأموريات الضرائب عن الشركات متعددة الجنسيات فيما يخص (معلومات عن كافة الأنشطة الاقتصادية للشركة الأم والفروع ، معلومات عن الأنشطة التي تزاولها الشركات في كل دولة ، كافة المعاملات)

- إمداد كل مصلحة ضرائب بكافة المعاملات سواء كانت معاملات بينية أو مستقلة ، وكذلك سهولة حصر جميع المعاملات سواء كانت تلك المعاملات بينية أو معاملات مستقلة وبالتالي سهولة حصر الملفات.
- سهولة إجراء المقارنات بين المعاملات المستقلة والمعاملات البينية محل الدراسة لدى وحدة تسعير المعاملات ، حيث أن قواعد البيانات المتسلسلة تعمل على تيسير إجراء المقارنة .
- سهولة التعرف على درجة التماثل لطبيعة وظروف المعاملة نظرا لتوافر كافة المعلومات على التقنية .
- سهولة فحص كافة المستندات المؤيدة لكيفية إختيار طريقة السعر المحايد ومعايير الإختيار
- سهولة فحص مستندات تسعير المعاملات وسهولة اكتشاف عدم التطابق بين معلومات السعر المحايد لدى الممولين مع تلك المتوافرة لدى الإدارة الضريبية والتي تؤثر على تآكل الوعاء الضريبي ، وبالتالي سهولة الرقابة وتحصيل الضريبة.
- خفض التكلفة وتقليل الوقت والجهد المبذولين في الفحص

وقد أثبتت التقنية كفاءتها في المجال الضريبي ويرجع ذلك (Narcisa,2021,Pp65-73) لقدرتها على السماح للجميع بالتعرف على جميع المعاملات مما يساعد على تبسيط إجراءات التحاسب الضريبي وتبسيط الإلتزامات الضريبية وبالتالي الحد من إشكاليات عديدة فهناك أمثلة لتطبيقها على النطاق المحلي في بعض الدول :

أ. نجاح التجربة الدنماركية في تطبيق تقنيات قواعد البيانات المتسلسلة على تعاملات الضريبة على القيمة المضافة للشركات بالدنمارك ، مما أدى إلى الاستفادة من الشفافية عند إتمام المعاملات ، كما أن دولة الدنمارك اشادت بنجاح التقنية إتجهت لتطبيقها على جميع الشركات لأنها سوف تعمل على إمداد الإدارة الضريبية بكافة المعاملات والتي تكون مفيدة للسياسات العامة للدولة وممولي الضرائب بصفة عامة (Panel,2021) .

ب. تجربة بنغلاديش في اختزال الوقت الطويل المستغرق في عمليات الفحص اليدوي والذي قد يجعل البيانات عرضة للخطأ ، واستخدم تقنية قواعد البيانات المتسلسلة ، مستندة إلى أنها لا تسمح بتحديث أو حذف أي بيانات في النظام كما أنها توفر حماية للبيانات تمنع اختراقها بالإضافة إلى تأمين معلومات دافعي الضرائب وبالتالي يتم فحص ومراجعة الإقرارات المقدمة من دافعي الضرائب بشكل فوري (Safayet,2020,Pp45-55)

النتائج والتوصيات :



أولاً : النتائج :

- أن إشكالية تسعير المعاملات تعد من أخطر الإشكاليات الضريبية للشركات الدولية نظراً لتعدد معملاتها مستندة إلى الثغرات التشريعية .
- الإشكاليات الضريبية للشركات متعددة الجنسية قد تكلف الدول خسائر باهظة تُقدر بمليارات الدولارات ، كما تؤدي إلى فقدان كل دولة حقها في الحصول على نصيبها العادل من الضريبة
- قواعد البيانات المتسلسلة لديها القدرة على حل العديد من المشكلات التي تواجه مصلحة الضرائب .

ثانياً : التوصيات :

- التجانس التشريعي بين الدول وصياغة التشريعات الضريبية بشكل واضح يخلو من التأويل .
- لابد من السعي الدائم لإيجاد حلول للحد من الإشكاليات الضريبية للشركات متعددة الجنسيات ، وذلك لتفادي خسائر الحصيلة الضريبية التي تسببها .
- ضرورة توجيه الفاحص الضريبي للإستعانة بالتقنيات الحديثة ، وضرورة التوسع في الاعتماد على تقنيات قواعد البيانات المتسلسلة لحل العديد من المشكلات الضريبية .

المراجع:

أولاً المراجع باللغة العربية .

أيمن محمد صبري نخال ، " أثر استخدام تكنولوجيا سلسلة الكتل الرقمية (بلوك تشين) على مسؤولية مراجع الحسابات " ، مجلة الفكر المحاسبي ، العدد ٢٤ ، المجلد ١ ، ٢٠٢٠ ،
دانية حابس سفهان ، " الإتجاهات نحو تطبيق سلسلة الكتل وأثرها على سلسلة التوريد ،
دراسة ميدانية في قطاع الصناعات التعدينية في الأردن " ، الأردن ، عمان جامعة
الشرق الأوسط ، ٢٠٢٠ .

رويال زوينه ، الشركات متعددة الجنسيات وسيادة الدولة وأثرها الإقتصادية على بلدان النامية ،
رسالة ماجستير (بحث غير منشور) ، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية ، جامعة الجزائر
، ٢٠١٢ .

د. طروبيا بندير ، " استراتيجيات مجلس التعاون الخليجي لتبني تقنية بلوك تشين والنتائج
المحتملة لتطبيقها - قراءة في تجربة الإمارات العربية المتحدة " مجلة إضافات
إقتصادية ، جامعة أحمد دراية - الجزائر ، المجلد ٤ ، العدد ٢ ، ٢٠٢٠ .

د. عبد الحميد العيسوي محمد ، د. أيمن أبو النضر محمد أبو النضر ، " إنعكاسات التطورات
التكنولوجية في مجال سلاسل الكتل على أنشطة ومهنة المراجعة مع دراسة إستكشافية
في البيئة المصرية " ، مجلة الإسكندرية للبحوث المحاسبية ، كلية التجارة ، جامعة
الإسكندرية ، المجلد الرابع ، العدد الثالث سبتمبر ٢٠٢٠ .

عبيد ، وآخرون ، " أثر استخدام السعر المحايد في المحاسبة الضريبية للأطراف ذو العلاقة -
دراسة تطبيقية " ، المجلة المصرية للدراسات التجارية ، كلية التجارة ، جامعة المنصورة
، المجلد ٣٧ ، العدد الرابع ، ٢٠١٣ .

د. علي محمد الخوري ، " الحلقة العاشرة من إصدارات الإتحاد العربي للإقتصاد الرقمي عن تقنية
البلوك تشين " ، جامعة الدول العربية ، مجلس الوحدة الإقتصادية العربية ، القاهرة ،
٢٠٢٠ .

محمود السيد محمود علي حسن ، " أثر إستخدام سلاسل الكتل على المراجعة الخارجية " ،
مجلة البحوث المالية والتجارية ، كلية التجارة ، جامعة بورسعيد ، المجلد ٢١ ، العدد
الاول يناير ٢٠٢٠ .



د. محمد عزت عبد التواب ، " أثر التجول الرقمي نحو تطبيق تكنولوجيا سلاسل الكتل في منشآت الأعمال على تحسين جودة المعلومات المحاسبية وتعزيز فعالية حوكمة الشركات " ، مجلة الإسكندرية للبحوث المحاسبية ، كلية التجارة ، جامعة الإسكندرية ، المجلد الرابع ، العدد الثالث سبتمبر ٢٠٢٠ .

محمد مدحت غسان ، الشركات متعددة الجنسيات وسيادة الدولة ، الطبعة الأولى ، دار الرياء للنشر والتوزيع ، عمان ، ٢٠١٣ .

محمود عبدالوهاب عبد الحليم ، " أثر تطبيق الإصدارات والتشريعات المصرية الحديثة في التغلب على مشاكل التحاسب الضريبي للشركات متعددة الجنسية " ، المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية ، كلية التجارة ، جامعة قناة السويس ، المجلد ١١ ، العدد الثالث ، ٢٠٢٠ .

د. مرفت علي محمود العادلي ، مدخل مقترح لكشف التلاعب في المعالجة المحاسبية للعناصر غير الملموسة بالقوائم المالية وأثره على تآكل الوعاء الضريبي ونقل الأرباح ، مجلة البحوث المالية والتجارية ، جامعة بورسعيد ، المجلد (٢٣) ، العدد الرابع ، أكتوبر ٢٠٢٢ .

أ.د. نبيل عبد الرؤوف إبراهيم ، " نموذج مقترح لتطبيق تقنية بلوك تشين على المعاملات المالية " ، المؤتمر الضريبي الثامن والعشرون ، بعنوان : إشكاليات وآليات تطوير المنظومة الضريبية لتشجيع الإستثمار وتحقيق التنمية المستدامة ، الفترة من ١٢ : ١٥ أكتوبر ٢٠٢٢ .

ثانياً المراجع باللغة الأجنبية .

Allessie, D., Sobolewski, M., & Vaccari, L ., "Blockchain for digital government" , Spain: European Commission. , 2019 .

Asa Johansson, Oystein Bieltedt Skeie , Stephane Sorbe and Carlo Menon m "Tax Planning by Multination Firms : Firm-Level Evidence form a cross-Country Database " , Organization for Economic Co-operation and Development , Economics department working paper , Feb 2017.

Fayz Ali Shah , et d'autres , " A critical Review of Multinational Companies there Structures and Strategies and their Link With International Human Resources Management " IOSR Journal of Business and Management , VOL. 3 , NO. 5 , Seb ,Oct , 2012.

- Mark Holtzblatt , Eva K. Jermakowicz & Barry J.” Epstein Tax Heavens: Methods and Tactics for Corporate Profit Shifting “Int'l Tax J , NO. 41 , 2015 . .**
- Morten Bennedsen & Stefan Zeume , “Corporate Tax Havens and Shareholder Value “ , Ross School of Business, Working Paper, No. 1272 , December 2015.**
- . Gravelle, Jane G., "Tax Havens: International Tax Avoidance and Evasion," , National Tax Association ; National Tax Journal, vol. 62 NO. 4 , December 2009.**
- Narcisa Roxana , “ Tax Evation Information System and Blockchain” , Journal of information system & operations management , AUE , Dubai University , 2021 ..**
- Otto B.Martinson ,Ted D.Englebrecht & Carla Mitchell , “How Multinational Firms Can Profit from Sophisticated Transfer Pricing Strategies “ , The Journal of Corporate Accounting and Finance ,Winter 1999 .**
- Panel Jonas Svestrup Sogaard m “ A blockchain-enebled Platfoorm for VAT Setteltment “ , International Journal of Accounting Information Systems , Val 40 , 2021 .**
- Quiniou, M , “. Blockchain: L'avènement de la désintermédiation. London “ , ISTE Group , 2019.**
- Safayet Hossain , Shwarav,“ Automated Tax Return Verification with Blockchain Technology” , International Conference on Computational Intelligence , May2020.**
- Samudaya Nanayakkara , “ A methodology for selection of ABlockchain Platform to Develop An Enterprise System “Journal of Industrial Information Integration ,VOL 23 ,Sep 2021 .**
- United Nations Conference on Trade and Development , 8 February 1992 .**

<https://www.oecd.org/tax/beps/>
<https://www.unescwa.org>